مشروع الشام (المشرق) الجديد: جدال متصاعد

د. دلال محمود
مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

"ما وراء الأفق: رؤية لمشرقٍ جديد" هذا هو عنوان الدراسة التي قدمها البنك الدولي عام ٢٠١٤ للتعبير عن رؤيته لأوجه التكامل بين مصر، وتركيا، والأردن، ولبنان، والعراق، وسوريا، والأراضي الفلسطينيّة. مع بيان أوجه القصور في العلاقات الاقتصادية القائمة بالفعل بين هؤلاء الأطراف، ثم أوضحت الدراسة رؤية البنك الدولي للقطاعات الأكثر أهمية لإيجاد تكامل اقتصادي بين هذه الدول، بالإشارة إلى المكاسب المحتملة والأساسية الناتجة من ازدياد التجارة، والاستثمار، والتكامل الاقتصادي الممكن بينها. مثل هذا النوع من الدراسات عملا معتاداً للبنك الدولي، لكن الملفت للنظر هو التوقيت لمثل هذه الدراسة وعنوانها، فأي أفق كان يبدو أمام الصراع في سوريا والاضطرابات في العراق ولبنان، والتوتر بين مصر وتركيا عام ٢٠١٤، وأخيراً أي أراضي فلسطينية مقصودة هل الأراضي المحتلة (إسرائيل)، أم مناطق الحكم الذاتي (الضفة الغربية وقطاع غزة)! وهل كان المستهدف من الدراسة أن تعلو هذه الدول على ظروفها المضطربة بحثا عن تحسين أوضاعها الاقتصادية المتعثرة، أم أنها هدفت المساعدة لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية في المنطقة، خاصة وأن الدراسة أطلقت على هذه الدول مصطلح "المشرق الجديد" واعتبرتها منطقة شبه إقليمية أو إقليماً فرعياً لأنها تتسم بقربها الجغرافي من الأسواق الرئيسية.

لم تلقَ دراسة البنك الدولي فرصة للتطبيق، لكن في عام ٢٠١٩ أُعيد طرح الفكرة مع إعادة هيكلتها بين ثلاث من الدول الواردة في دراسة البنك الدولي، العراق والأردن ومصر، فيما يعرف باسم مشروع "الشام الجديد" ويطلق عليه أيضا مشروع "المشرق الجديد". وفي حين أن المشروع المقترح يبدو نواة لتأسيس تعاون اقتصادي وثيق بين الدول الثلاث قابل ليكون شراكة اقتصادية، فإنه من الصعب اقتصاره على هذا التعاون، الأمر الذي دفع إلى وجود حالة من انقسام الرأي حول هذا المشروع في حد ذاته ومدى جدواه وإمكانيات نجاحه بل وإمكانيات تنفيذه الفعلية. وفي هذا المجال يمكن تحليل الموضوع من خلال بعض العناصر: التعريف بالمشروع وأبعاده، الجدال حول المشروع، ثم رؤية استشرافية حوله.

أولا: التعريف بمشروع الشام الجديد وأبعاده:

يقوم مشروع "المشرق الجديد" على أساس تكامل المزايا النسبية للدول الثلاث فالنفط العراقي يتطلب العمالة المصرية الماهرة والكثيفة مع الاستفادة من اللوجستيات التي تقدمها الأردن كملتقى بين الطرفين. ولا شك أن تناول المشروع على مستوى القيادات السياسية يعكس أهميته لهذه الدول، فقد تم إعادة طرح الفكرة من رئيس الحكومة العراقية السابق عادل عبد المهدي، وعقدت الدول الثلاث ثلاث قمم: الأولى في القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠١٩ بمشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والملك عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس الوزراء العراقي (السابق) عادل عبد المهدى. والقمة الثانية عقدت في ٢٢ سبتمبر٢٠١٩ على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وضمت الرئيس المصري والملك الأردني والرئيس العراقي برهم صالح. ثم حملت القمة الثالثة التي عقدت في عمّان في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠ مؤشراً على جدية البلدان الثلاثة على السير قدماً بالتحالف، وذلك من خلال إنشاء لجنة دائمة للتنسيق حول ملفات التعاون الثلاثي، مهمتها متابعة تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه بين البلدان الثلاثة.

مشروع الشام الجديد له عدة أبعاد متضمنة بما دفع لتشبيهه بأنه مشروعاً عربياً على غرار الاتحاد الأوروبي. يهدف المشروع المطروح لتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاثة وتأسيس حالة من الاعتماد المتبادل بينهم في إطار وظيفي عملي بعيداً عن الصياغات الأيديولوجية. وهذا يجعل البعد الاقتصادي هو الأبرز في هذا المشروع؛ إذ يرتكز التحالف على عناصر تكاملية، هي النفط والطاقة والنقل وتجارة السلع والعمالة، حيث سيُمدّ خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق وصولاً إلى ميناء العقبة في الأردن ومن ثم إلى مصر. وبينما يحصل الأردن ومصر على النفط العراقي بسعر أقل ١٦ دولار للبرميل تقريبا من سعر السوق الدولي.

المشروع ليس وليد اللحظة، حيث كان العراق قد اتفق مع الأردن على مد أنبوب نفط من حقل الرميلة جنوب العراق إلى ميناء العقبة، وكان من المفترض أن يُطرح عطاء دولي لتنفيذه، لكن تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تعطيل المشروع، ومع ذلك وقعت الحكومة العراقية اتفاقية مع شركة "جنرال إلكتريك" بقيمة ٧٢٧ مليون دولار لإنجاز الربط الكهربائي بين عمّان وبغداد. حيث تشير التفاصيل الأولية للمشروع إلى إنشاء خط للكهرباء يمتد ٣٠٠ كيلومتر من مدينة الريشة في الأردن وحتى مدينة القائم في العراق، وتشمل المرحلة الأولى استيراد ١٥٠ ميغاوات كهرباء من الأردن على أن تخضع لزيادة مستمرة حتى تنتهي بـــ ٩٦٠ ميغاوات حين تنضم مصر للمشروع.

كما تستفيد مصر من عملية تكرير جزء من النفط العراقي على أراضيها، حيث ستحصل مصر على النفط العراقي الخام عبر أنبوب يمتد من غرب بحيرة الثرثار شمالي غربي بغداد ويمر من محافظة الأنبار إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر ومنه إلى سيناء بطول حوالي ١٧٠٠ كيلومتر حتى الحدود المصرية (١٠٠٠ كيلومتر داخل العراق و٧٠٠ كيلومتر داخل الأردن)، لتقوم مصر بدورها بتكريره في المصافي المصرية ومن ثم تصديره إلى أوروبا.

كذلك الكهرباء محور مهم في هذا المشروع بالنسبة للعراق ولمصر والأردن أيضا حيث تتمكن مصر من تصدير فائض الكهرباء حيث تسعى مصر التي حققت فائضاً في إنتاج الكهرباء بأكثر من ٢٧ ألف جيجاوات نتيجة لمشروعات إنتاج الكهرباء التي أنجزتها خلال السنوات الست السابقة، إلى توقيع اتفاقيات للربط الكهربائي ضمن خطتها للتحول لمركز إقليمي للطاقة، وفي المقابل يمكن للعراق أن يقلل الفجوة بين احتياجاته من الكهرباء حوالي٢٢ ألف جيجاوات من الكهرباء في حين أنه ينتج في الوقت الحالي نحو ١٢ ألف جيجاوات فقط، ويستورد ٣ آلاف آخرين من الأردن وإيران.

ويؤكد العراق على إمكانية الاستفادة من الخبرات المصرية في عملية إعادة الإعمار، مع الاستفادة من إمكانيات الأردن في مجال النقل؛ نظراً لامتلاكه قدرات كبيرة في هذا المجال، إضافة إلى تصدير السلع من الأردن ومصر إلى العراق. بالإضافة إلى تطوير المناطق الصناعية المشتركة من خلال التعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية المتعددة وتشكيل لجنة فنية مشتركة.

ولا شك هناك أبعاد أخرى يعرض لها المشروع، مثل التعاون المشترك بين العراق ومصر اجتماعياً في مجال التعليم، من خلال إسهام مصر في بناء مدارس ومعاهد علمية مختلفة، وكذلك فتح الجامعات المصرية أمام الطلاب العراقيين. وعلى المستوى الأمني أكدت الدول الثلاث التعاون بينها في مجال مكافحة الإرهاب، بل أظهرت الدولة المصرية استعدادها للتعاون مع العراق لتوفير احتياجات الجيش العراقي والمشاركة في تدريب عناصر الجيش والشرطة، بهدف إحكام السيطرة على البلاد ومكافحة أعمال الشغب والإرهاب، خاصة هدف النظام الأردني لتعزيز حدوده مع العراق من خطر الإرهاب سواء كان من طرف "داعش" أو من جهة الميليشيات الإيرانية الشيعية، كما يرى الأردن في علاقاته مع العراق تحصيناً له من أي تمدد ونفوذ لـــ"حزب الله"

اللبناني وإيران في جنوب سوريا المحاذي لحدوده.

كما أن البعد السياسي ليس غائباً في هذا المشروع، فقد حرصت قيادات الدول الثلاثة في اجتماعاتها أن تؤكد على ضرورة الحل السياسي للصراعات الإقليمية بما يضمن الحفاظ على وحدة واستقلال الدول وسلامتها الإقليمية بعيدا عن التدخلات الخارجية. كما أكدوا على مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة تفعيل الجهود لتحقيق السلام الشامل الذي يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخصوصا حقه في الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، بالإضافة لضرورة وقف إسرائيل ضم أي أراضي فلسطينية. وهو البيان الذي كان يهم الأردن لغرض التأكيد على أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية والإسلامية.

ثانيا: الجدال حول مشروع الشام الجديد:

لقد أثار مشروع الشام الجديد الكثير من الجدال حوله من عدة زوايا، واعتبرته بعض التحليلات مشروعاً يزداد فيه الغموض عن الوضوح على الرغم من كافة التصريحات الرسمية المعلنة من مسئولي الدول الثلاث. ويمكن توضيح أهم مواضع الجدال حول المشروع على النحو التالي:

الجدال حول دوافع مشروع الشام الجديد:

هناك جدال حول الدوافع الحقيقية وراء إعادة طرح مشروع الشام الجديد، وما إذا كانت المكاسب الاقتصادية المحتملة للدول الأعضاء هي الدوافع الأهم أم أن الدوافع السياسية هي الأكثر أهمية لهم. وهذا الجدال يتطلب توضيح مصالح الدول الأعضاء الاقتصادية وكذلك السياسية. لقد سبق توضيح المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها الدول الثلاث من هذا المشروع إذا ما تم تنفيذ المشروعات المرتبطة به، يضاف إليها تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة، فضلا عن تطوير مينائي دمياط والسويس ليتمكنا من استقبال وتوريد الكميات المتوقع تدفقها. وكذا تمكن المكاسب

الاقتصادية المحتملة العراق من مواجهة أفضل نسبياً لأزمة البطالة وارتفاع معدلات التضخم والفقر. أما الأردن فيمكنه أن يكون مركزًا لوجيستيًا إقليميًا لتبادل النفط والكهرباء ونقل البضائع وتقديم الخدمات ما يُعزز من مكانته الإقليمية، كما يمكن أن يمكنه المشروع من تجاوز الأزمة الاقتصادية الحادة.

والدوافع السياسية تبدأ عند العراق والسعي للتخلص من الهيمنة الإيرانية بمباركة أمريكية، أوعلى الأقل الحد من النفوذ الإيراني في العراق سياسيا واقتصاديا، ففي ظل وجود حراك شعبي يطالب بالإصلاح وإزاحة وكلاء إيران عن دوائر التأثير في الحكم، ويؤمن كذلك جزء من صادرات النفط العراقي بعيداً عن المضايقات الإيرانية بمضيق هرمز؛ فمرور النفط العراقي عن طريق مصر سيعزز من اقتصاد تلك الدول ويساعد على تحقيق شراكات استراتيجية وإضعاف للنفوذ الإيراني .

كذلك ركزت بعض التحليلات على البعد الاستراتيجي للمشروع واعتبرته بداية لمشروع إقليمي مضاد للمشروعات الإقليمية غير العربية في المنطقة. ووفقا لقول وزير الإعلام الأردني السابق محمد المومني: "إن علاقة الأردن والعراق ومصر مرشحة لتشكيل نواة تعاون إقليمي هام يعزز التكامل الاقتصادي الذي سيخلق حتماً تنسيقاً وتكاملاً سياسياً وأمنياً". بالنسبة للمشروع الإيراني في المنطقة (الهلال الشيعي) يرتكز بالأساس على النفوذ الواسع لإيران في العراق؛ إذ تعتبر العراق المنفذ التصديري الأساسي لمنتجاتها؛ إذ يبلغ حجم صادرات العراق من إيران نحو ١٢ مليار دولار، والميزان التجاري في صالحها بصورة مطلقة. ومن ثم فإن اكتمال المشروع يؤدي إلى سحب إحدى ركائز مشروعها الاستراتيجي الإيراني في الشرق الأوسط وإحداث فجوة كبيرة في استراتيجيتها الإقليمية. وبالنسبة للمشروع التركي في المنطقة وحلم استعادة "الخلافة العثمانية" فهو يتعارض مع وجود كتلة عربية قوية، باقتصاد وجيش قويين، لتأثير ذلك على مصالحها المباشرة؛ وبالتأكيد لا ترغب تركيا في تنامي قوى منافسين إقليميين لها في المنطقة .

ولم تكن إسرائيل بعيدة إطلاقاً عن المشهد فقد قدمت مقترحا لمشرق جديد تكون جزءً منه؛ ففي عام ٢٠١٩، طرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية فكرة إقامة تحالف عربي-إسرائيلي لربط الخليج العربي بالبحر المتوسط، يضم إلى جانبها الأردن ودول الخليج والعراق في وقت لاحق، على أن تكون هي بوابة المنطقة نحو أوروبا والولايات المتحدة لحركة البضائع والأشخاص، أما الأردن فيكون مركز نقل إقليمي، ويرتبطوا بدول الخليج عبر شبكة من السكك الحديدية. ويحمل هذا المشروع بعدين؛ الأول اقتصادي إذ سيساهم في تسهيل حركة التجارة وإنعاش اقتصادات الدول الأعضاء وزيادة حجم التجارة الإسرائيلية بنسبة ٤٠٠%، أما الثاني فأمني إذ إنه يهدف لتجاوز مرور تجارة الخليج، وخاصة النفطية، عبر مضيق هرمز في إطار المساعي الدولية للتضييق على إيران لدفعها للالتزام بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي ٢٠١٥، ويبدو أن هذا هو المحرك الأساسي للمشروع.

ويمكن أن تزداد الأهمية السياسية المحتملة لمشروع "الشام الجديد" إذا ما أوجد آلية للاتفاق على حلول مشتركة لأزمات المنطقة تراعي المصالح والأمن القومي العربي، وكذلك إذا اتسعت عضويته ليضم قوى عربية أخرى مؤثرة. فإن هذا قد يشير لوجود تكتل عربي قادر على إيجاد توازن موضوعي في المنطقة، ومواجهة اختلال ميزان القوى لصالح الأطراف الإقليمية غير العربية، إيران وتركيا وإسرائيل.

إذن الدوافع الاقتصادية قائمة وقوية، لكن الدوافع السياسية أيضا لا تقل أهمية. ورغم إن كل من مصر والعراق والأردن يظهروا الرغبة في التركيز على البعد الاقتصادي للمشروع؛ فإن طبيعة الأطراف المستفيدة والمتضررة منه والاهداف السياسية غير المباشرة وغير المعلنة التي يمكن أن تترتب عليه تؤكد الإطار السياسي الحاكم للمشروع نظراً لارتباط مشروع "المشرق الجديد" بواقع المنطقة وظروفها وتطوراتها، والقوى الإقليمية والدولية فيها والتي تتعارض مصالحها في كثير من الحالات.

الجدال حول التوقيت الذي أعيد فيه طرح المشروع من قِبل العراق:

أعاد العراق طرح المشروع بهيكله الجديد عام ٢٠١٩، فلماذا لم يكن قبل هذا التاريخ، يثار الجدال أيضا حول هذا التوقيت بين من يرى أنه مع انحسار الإرهاب في العراق توافرت الظروف لحالة استقرار نسبي يعمل فيه العراق على إعادة البناء والإعمار، وبدأت المطالب الشعبية بتحسين الأوضاع المعيشية في التزايد ومن ثم وجد العراق ان المشروع بداية واضحة للاستجابة لهذه المطالب، خاصة مع القبول الأمريكي له واتساقه مع مصالحها في العراق. أما الرأي الآخر فيرى أن هناك تزامن بين طرح المشروع وبين تأزم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران بعد العقوبات الجسيمة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران عام ٢٠١٩ وليس فقط انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي معها. والتداعيات الناتجة عن هذه الأزمة والمتمثلة في زيادة التوتر بين إيران وبعض دول الخليج خاصة السعودية والإمارات والبحرين، والتي أسفرت بدورها عن تقارب خليجي مع إسرائيل، وفرت هذه التداعيات البيئة المناسبة للعراق لإعادة طرح المشروع على مصر ثم انضمام الأردن بعد ذلك من جانب، ومن جانب آخر ساهمت في قبول مصر للمشروع.

وبغض النظر عن صحة أي من الرأيين حول توقيت طرح المشروع، فإن الأمر المؤكد أن المنطقة العربية وربما الشرق الأوسط كله يمر بمرحلة من إعادة الهيكلة وإعادة رسم التوازنات بين القوى الفاعلة فيه، الأمر الذي يدفع هذه القوى لصياغة تحالفات جديدة وإعادة توجيه سياساتها بما يعزز مواقعها في أية معادلة جديدة للتوازن في المنطقة. وإذا كانت العراق قوة عربية تاريخية وتفتقد الآن لدورها كقوة فاعلة، فإنها لن تتمكن من الاستقرار واسترداد قوتها إلا بالإصلاح الاقتصادي والسياســـي بما يوفر لها درجة مناسبة من الاستقلالية الاقتصادية والسياسية والتماسك الاجتماعي قدر المستطاع وهذا ما يمكن أن يساهم المشروع المعني في تحقيقه.

الجدال حول قابلية المشروع للتنفيذ:

غني عن الذكر المكاسب المتعددة التي يمكن أن تجنيها الدول الثلاث أطراف المشروع وربما أية دولة عربية يمكن أن تنضم لهم فيما بعد، بالإضافة إلى الفائدة التي يمكن أن تتحقق على مستوى صيانة الأمن الإقليمي العربي. وكذلك من الواضح جدية الدول أطراف المشروع في اتخاذ خطوات وتأسيس آليات لتنفيذه. ورغم هذا يجادل البعض بأن التحديات والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا التنفيذ كفيلة بتجميده، ومن أبرزها:

جهود إيران لعرقلة المشروع، باعتبارها اكثر الأطراف تضررا من نجاحه، فمن غير المرجح أن تسلم إيران بخسارة نفوذها في العراق، وربما تستخدم وكلائها هناك لهذا الغرض، فهي تعتبر أن المشروع يندرج في إطار مؤامرة خليجية-أمريكية، وستستخدم كل الطرق لعرقلته بما فيها زعزعة استقرار العراق، أو تخريب أية مشروعات جديدة فيه. وأشارت بعض الكتابات إلى عرقلة محتملة أيضا عن طريق تركيا، حرصا على عدم تأثر مصالحها في العراق خاصة أنها هدفت من قبل لمرور النفط العراقي عبرها إلى أوروبا وليس عن طريق مصر.

قد تساهم العلاقات المتوترة بين الكاظمي والميليشيات العراقية القريبة من إيران، التي تتهمه بالضلوع في عملية اغتيال قائد الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، في عدم قدرة العراق على الوفاء بمتطلبات المشروع الإجرائية والإدارية والحمائية، لما له من تأثير على مصالح إيران في العراق، خاصة مع وجود انقسامات كبرى حول الموقف والقبول للنفوذ الإيراني داخل العراق.

تعقُّد شبكة العلاقات في المنطقة، وتحديداً فيما يخص العراق، الذي أكد رئيس حكومته، مصطفى الكاظمي، على ضرورة الابتعاد عن سياسات المحاور، فيما بدا أنها رسالة إلى إيران مفادها أن التحالف غير موجَّه ضدها. وفي المقابل تظهر بعض الآراء التي تعتبر دخول مصر في هذا الارتباط ربما لا يوافق مصالحها مع بعض دول

الخليج، خشية أن تتقارب مصر مع إيران أو تصل معها لصيغة تفاهم معها في العراق.

الضعف النسبي في القدرات الاقتصادية للدول الثلاث خاصة بعد جائحة كوفيد-١٩، قد يعيق قدرة الدول الثلاث على تنفيذ المشروعات المتضمنة، خاصة العراق الذي يمثل المرتكز الرئيس للمشروع؛ ما يقلص أو يؤخر خطط الاستثمارات المشتركة أو حتى خطة مَد أنبوب النفط الرئيسي.

ثالثا: رؤية استشرافية حول مشروع الشام الجديد:

إن الجدال المستمر حول مشروع "الشام الجديد" أو "المشرق الجديد" بالأبعاد المختلفة لهذا الجدال يدفع للتساؤل حول مستقبل المشروع، خاصة وأنه ينطوي على أبعاد سياسية واستراتيجية قد يؤدي إلى فرض معادلات جديدة مخالفة للسياق الذي سارت عليه المنطقة منذ ما يقرب من عقدين زمنيين. وإزاء هذا الجدل حول إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع وعدم اقتصاره على نوايا أطرافه وتصريحاتهم، فإن هناك ما يدفع لتنفيذه فهذه الدول تتماثل دوافعها بدرجة واضحة لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق مكاسب سياسية ضمنياً إذا نجح المشروع. ومع وجود هذه العراقيل المحتملة لتنفيذه يظل نجاحه متوقفاً على عدة اعتبارات، أهمها:

- الإرادة السياسية للدول أطراف المشروع لتقبل تحمل الالتزامات والتبعات المحتملة للمشروع، ومواجهة العراقيل المحتملة أمامه.
- الحفاظ على التعاون والتنسيق المستمر بين الدول الثلاث حيث أن لكل دولة أهدافها ومصالحها القومية التي تعطي لها أولوية قصوى، بما يحمل إمكانية ظهور قضايا خلافية بينهم او مواقف مختلفة تجاه بعض القضايا. وكما أكد البيان الختامي لقمة عام ٢٠٢٠ على مفردات "التنسيق" و"التعاون" و"التكامل" بينهم.
- الحفاظ على وظيفية المشروع، والتركيز على تحقيق نجاحات اقتصادية ومكاسب يساعد على تمسك الأطراف بالمشروع والحفاظ عليه وتطويره، ومن ثم حتى إذا كانت الأهداف السياسية هامة لكنها لن يتم الاقتراب من تحقيقها إلا بالنجاح في

المشروعات الاقتصادية. وهذا يتطلب من الدول الثلاث المناورة بين التحالفات السياسية المختلفة والمحاور المختلفة في الإقليم.

- الحفاظ على دعم الولايات المتحدة للمشروع، فالعراق باعتباره أهم ساحة للمواجهة بينها وبين إيران يتأثر بهذه العلاقات؛ فهذا قد يوفر للمشروع فرصة لتحجيم العراقيل المحتملة من جانب، وربما حث المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل اللازم للمشروعات.

مجمل القول، إن مشروع "الشام الجديد" حتى الآن يقدم صورة جديدة للمنطقة بما يوفره من فرص لتنمية العلاقات العربية بدرجة اكبر من الثقة والاستقلالية، لكن ربما البيئة الإقليمية الراهنة تفرض قيوداً على تنفيذه وتدفع في اتجاه إبطاء وربما عرقلة التنفيذ، لكن الأمر الأهم هو استيعاب ما يمكن أن يحققه ليزداد التمسك به وربما تهيئة هذه البيئة لدعمه وتنميته بما يناسب المصالح العربية ويعزز الأمن الإقليمي العربي.

أهم المصادر التي تم الرجوع إليها:

1. The "New Levant" Project: Likely Opportunities, Challenges and Trajectories, EPC | 07 Sep 2020
https://epc.ae/topic/the-new-levant-project-likely-opportunities-challenges-and-trajectories
2. World Bank Group, "OVER THE HORIZON: A NEW LEVANT", Report No. 86946-IQ, March 2014.
3. Taylor Luck, "Jordan, Iraq and Egypt denounce foreign meddling in region at Amman talks", Aug 25, 2020. https://bit.ly/3aWJjAT

٤. طارق ديلواني، "تعاون بين الأردن ومصر والعراق يتبلور في الاقتصاد والسياسة: مراقبون يرون فيه رسالة ضد التدخلين الإيراني والتركي في المنطقة العربية"، الاندبندت العربية، ١٧ فبراير ٢٠٢١. على الرابط: https://bit.ly/33837wR

٥. ماري ماهر، "الشام الجديد.. تحالف عربي في مواجهة المشروعين التركي والإيراني"، المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠. على الرابط: https://marsad.ecsstudies.com/38666/

٦. عبد الرحمن عاطف، "ماذا يعني مشروع الشام الجديد؟"، مركز الإنذار المبكر، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠. https://bit.ly/3aZ4FO9